عدد من رؤساء الجاليات اليمنية يتحدثون لصفحة المغتربين

ننتظر من حكومة الوفاق خارطة طريق تجسد المصلحة الوطنية العليا

تحويلات المغتربين رافد هام يتطلب سرعة إنشاء بنك المغتربين

توفير المناخ الآمن للاستثمار يساهم في بناء اقتصاد وطني قوي

أشار عدد من رؤساء الجاليات اليمنية إلى أن الوطن يمتلك مخزوناً كبيراً من الثروات النفطية والسمكية لو تستغل بالشكل الصحيح فإن الوضع الاقتصادي سوف يتحسن بأكثر مما كان سابقا وتستطيع الحكومة مواجهة الأزمات وإدارتها بثقة دون أن تؤثر على المستوى المعيشي للمواطنين، داعين حكومة الوفاق الوطني إلى إيلاء الإصلاحات الاقتصادية والمالية في هذه المرحلة عناية خاصة لما لها من أهمية كبيرة في حياة الناس جاء ذلك في أحاديثهم لصفحة المغتربين.. تفاصيل أكثر في الحصيلة التالية:

حاورهم/علي الأبارة

في البداية تحدث الأخ محمد بن طالب القرشي، رئيس الجالية اليمنية في منطقة الطائف قائلاً:

– حقيقة الجميع متفق على أن الاقتصاد اليمني يعاني من تشوهات واختلالات هيكلية سواء كان ذلك في جانب الإنتاج أو في جانب البناء المؤسسي والموارد البشرية، وما زاد الطين بلة والقلب غصة أن الأزمة التي شهدتها البلاد على مدى أكثر من عشرة أشهر زادت من الفجوة الاقتصادية وارتفاع الأسعار ما شكل ذلك عن تأثر الكثير من أبناء المجتمع اليمني بهذه الأزمة إلا أن مسار الأزمة باتجاه الانفراج وخاصة بعد تشكيل حكومة وفاق وطني أعاد إلينا الأمل وزادت ثقتنا في مصداقية أطراف الصراع ورغبتهم الحقيقية في تجاوز الأزمة وبدء صفحة جديدة لبناء مستقبل مشرق لهذا البلد العظيم.

● محمد القرشي

● عدنان الهتاري

مسؤولية وطنية

■ وتابع رئيس الجالية حديثه قائلاً:

– حكومة الأستاذ محمد سالم باسندوة، المشكلة من أطراف القوى السياسية على الساحة اليمنية أمامها مسؤولية وطنية وعليها أن تتحملها بمصداقية وشفافية وأن تلتزم بترجمة برنامجها الذي منحها مجلس النواب الثقة بموجبه إلى أفعال ملموسة لكي نستطيع أن نوليها ثقتنا ومباركتنا لها لأنها مدركة أنها مطالبة أن تولي أهمية تبني برامج وخطط هادفة تضع الاقتصاد الوطني في الاتجاه الصحيح وبما من شأنه الارتقاء بحياة الشعب اليمني.

مرحلة البناء المؤسسي

■ من جهته قال الشيخ عدنان محمد قاسم الهتاري، رجل أعمال في دولة قطر:

لقد جاء تشكيل الحكومة ومنحها الثقة من مجلس النواب مؤخراً ليضعها أمام مسؤولية تاريخية لقيادة الوطن لشط الأمان بعد أن كادت الأمور تصل إلى ما لا يحمد عقباه.

ولا يختلف اثنان على أن هذه المرحلة من أخطر وأشد المراحل التي تمر بها بلادنا وما يستوجب على الحكومة هو الاتجاه صوب ما يعزز الأمن والاستقرار والبدء بوتيرة الإصلاح السياسي والبناء المؤسسي لأجهزة وسلطات الدولة المختلفة بحيث تنتهج نظام اقتصادي حر يقوم على حرية المنافسة الشريفة بدلاً من الاحتكار، واعتماد آلية السوق في تخصيص الموارد وتحديد الأسعار، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره الوطني في تشغيل الأيادي العاملة التي أصبحت عاطلة بدون عمل نتيجة الأزمة والتي ما زالت تداعياتها حتى اليوم تورق المواطنين.

خطط وبرامج فعالة

■ واستطرد رجل الأعمال الهتار بقوله:

– أمام الحكومة في المرحلة القادمة تحديات صعبة لاتستطيع مواجهتها منفردة ما لم تنسق وتتعاون مع شركاء التنمية من المانحين الذين يطالبون تولي أهمية عالية بتبني بإصلاحات برامج وخطط تعالج الاختلالات القائمة وفق أسس منهجية بعيدة عن المزايدات والتي لا يصح منها شيء، ما يجعلنا أمام المجتمع الدولي غير صادقين حتى مع أنفسنا، فكم يامنح لم تستفد منها الحكومة لعدم وجود البرامج والخطط. فهل نتمنى من هذه الحكومة برامج ذات مصداقية وشفافية وتنفذ برنامجها المالي والإداري وفق ما هو مرسوم وهذا سيؤدي بالضبط إلى نتائج طيبة إن شاء الله.

استغلال الثروة البحرية

■ أما الأخ/ صالح عبدالله الضياني رئيس الجالية اليمنية بالمنطقة الشرقية فيقول:

– معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الوطن بيد هذه الحكومة التي لو استطاعت استغلال الثروة السمكية لحلت جزءاً من معاناة الاقتصاد، فنحن نعرف أن بلادنا تمتلك شريطاً ساحلياً يصل طوله إلى حوالي ٢٥٠٠ كم ويطل على كل من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، ما جعل بلادنا نقطة اتصال بين الشرق والغرب ومدخلاً رئيسياً إلى شرق القارة الأفريقية إضافة إلى وجود باب المندب الذي يعد من أهم الممرات الملاحية.

كل ذلك مؤشر قوي بأن ثرواتنا البحرية واعدة سيما مع تفاقم أزمة الصيد البحري وتزايد أهمية القطاع السمكي وارتفاع أسعاره عالمياً وبالتالي فإن الواجب على الحكومة العتيدة أن تولي عناية خاصة بثرواتنا البحرية والسمكية واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يعود على الوطن والمواطنين بالخير والبركة سواء كان ذلك من حيث تنظيم مناخ وفرص الاستثمار أو من حيث تشجيع الهيئات والشركات المحلية والأجنبية بدخولها المنافسة في هذا القطاع العام ولكن وفق تشريعات منظمة وضامنة بعدم مخالفتها لأن العقد شريعة المتعاقدين بحيث تعطى حوافز ومزايا لمن يلتزم بالاتفاق لا كما علمنا بأن الشركات التي منحت تراخيص كانت تستخدم الجرف المخالف والتفجير داخل مياهنا الإقليمية، وهذا كله كان مخالفاً للاتفاقيات، المهم نحن كمغتربين ما يهمنا هو استقرار الوضع الاقتصادي وأمن واستقرار الوطن ووحدته الوطنية غير ذلك هو شأن الحكومة والتي نتمنى لها النجاح.

● صالح الضياني

الإسراع في إنشاء بنك المغتربين

■ وبدوره يقول الأخ محمد عبده الفقيه سكرتير الجالية اليمنية بدولة قطر

– يرتكز دور الحكومة في ظل التغيرات العالمية على إيلاء الأنشطة الاقتصادية والمدرة للدخل القومي عناية هامة وعالية وفتح الأبواب التي تجذب رؤوس الأموال لبناء اقتصاد وطني قوي فمثلاً تحويلات المغتربين تشكل في هذا الوقت رافداً اقتصادياً هاماً يستوجب من حكومة الوفاق الوطني الإسراع في إنشاء بنك المغتربين، وباعتبار أن هذه التحويلات تمثل مصدراً مهماً جداً للحصول على العملات الصعبة فإنه يتطلب إيلاء بنك المغتربين أهمية خاصة في المرحلة القادمة لأن هذا البنك في نظري سيهيأ بيئة مواتية لاستثمارات المغتربين بحيث أنه سيكون عاملاً مهماً في إنعاش الاقتصاد الوطني لا سيما إذا انتهج النظام الاقتصادي على حرية المنافسة وأتاح الفرصة لرجال المال والأعمال على الدخول في المبادرات المحركة لعجلة التنمية الشاملة في هذا الوطن الغالي علينا جميعاً.

● محمد الفقيه

حقوق المغتربين الانتخابية

عبدالله بجاش

من الأمور المسلم بها والتي لاتقبل الجدل أن اليمنيين المغتربين جزء لا يتجزأ من كيان وطننا الحبيب ولاينفصل عنه رغم الهجرة الطويلة أو الاغتراب الطويل.. كما لا يختلف اثنان على أن أولئك الطيور المهاجرة والتي ما تزال تحمل الهوية الوطنية لها أحقية مشروعة في ممارسة الحقوق السياسية والمشاركة الإيجابية في إبداء الرأي بشتى المواضيع والقضايا التي تهم المجتمع اليمني بهدف ترسيخ دعائم الممارسة الديمقراطية وتقويض أركان السلبية، فضلاً عن تجسيد مشاعر الانتماء للوطن الأم.. لذلك أقول وبكل صراحة يجب اليوم أن نضع في الحسبان مشاركة المغتربين في الانتخابات العامة وبصفة خاصة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في فبراير المقبل، على أن يتم وضع لجان انتخابية بمقر السفارات أو القنصليات أو الجاليات. كما أقترح دراسة إمكانية استخدام الناخبين في الخارج البريد الالكتروني الخاص بكل منهم في إجراء عملية التصويت في حالة عدم وجود أو توفر لجنة انتخابية بمحل إقامة الناخبين وذلك تسهيلاً وتحفيزاً لهم على المشاركة في الحق السياسي الذي كفله الدستور اليمني لهم مع توفير جميع الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة العملية الانتخابية... فهل يتحقق ذلك؟

وإذا كان الأمر يحتاج إلى أي تعديل تشريعي أو دستوري فليكن ولكن بشكل عاجل جداً.

فاصلة

قيل لحكيم: ماذا تريد في هذه الدنيا؟... قال: العافية... فقيل له: ألست في العافية سائر الأيام .. قال: العافية يوم بلاذنب.

مدارس الجاليات اليمنية إلى أين؟

● وصف مدير عام الشئون الثقافية والتعليمية بوزارة المغتربين إدارته بأنها (كبحار ماهر منقطع في جزيرة نائية تكسرت سفينته والكل يلومونه رغم أنه لا يملك سفينة ولا يجد من يحمله للعودة ولا قنوات تمكنه من التواصل) بهذه الكلمات القليلة والوصف الموجز لحال إدارته والتي تعتبر من أهم الإدارات التي ترعى أبناء المغتربين وتسعى على الحفاظ على هويتهم الثقافية والوطنية .

بهذا الوصف أجاب على الكثير من التساؤلات والتي من أهمها :

- هل يوجد إحصائية دقيقة لأعداد مدارس الجاليات وأسمائها وأعداد الطلاب فيها ؟
- هل هذه المدارس مرتبطة فعلاً بالوزارة وترعاها وتدعمها؟
- هل تدرس المنهج اليمني أم منهج آخر ؟
- من يقوم بالإشراف والتوجيه على هذه المدارس ؟ وكم الدعم المالي المخصص لها ؟

والكثير من الأسئلة التي تخص مدارس الجاليات .. وقبل البدء بالموضوع لابد وأن نطلع القارئ الكريم على نبذة تعريفية عن هذه المدارس وأماكن تواجدها .

ثائر الشرعبي

تنتشر مدارس الجاليات حيث يتواجد المغتربون في الدول التي لاتجيد اللغة العربية وحرصاً من المغتربين على تعليم أبنائهم بادروا إلى نشاء مدارس خاصة بهم حفاظاً على هوية أبنائهم من الانصهار والذوبان في المجتمعات التي يتواجدون فيها .

هذه الجهود لايمكن أن تحل مشكلة الانصهار والذوبان وفقدان الهوية الثقافية لأبنائهم المولودين في تلك البلدان مالم يكن لدى وزارة شئون المغتربين الرؤية والاهتمام والرعاية الكاملة لتعليم أبناء المغتربين والحفاظ على هويتهم الوطنية.

أعداد المدارس :

الإحصائية المتوفرة لدى المختصين في وزارة شئون المغتربين لأعداد المدارس هي إحصائية تقديرية حيث تشير هذه الإحصائية إلى أن أعداد المدارس تبلغ ٤٨ مدرسة موزعة على كل من (أثيوبيا - جيبوتي - تنزانيا - ماليزيا - كينيا - الصين - الهند - فرنسا - بريطانيا - أمريكا - كندا) .

هذه الإحصائية ليست من واقع إشراف ومتابعة الوزارة على هذه المدارس بل من واقع زيارات الوفود المبتعثة من الوزارة ومن تقارير رؤساء الجاليات في تلك الدول فالأدهى والأمر أن الإدارة الخاصة بمدارس الجاليات ليس لديها إحصائية بأعداد الطلاب الدارسين في هذه المدارس !! والسبب يعوده المختصون إلى عدم توفر الإمكانيات المادية ونقص أدوات الاتصال والتواصل .

على ماذا تشرف الوزارة إذا ؟!وأين يذهب دعم مدارس الجاليات والكتب الدراسية إن لم يكن مقتدراً بأداء هذه المدارس .. ولكن رغم ذلك أعتقد بأنه سيكون بديهياً جواب المسئولين بأن الوزارة تشرف على ثلاث مدارس فقط هي (أثيوبيا - جيبوتي - تنزانيا) مالياً وإدارياً حيث أن الدعم المالي لهذه المدارس يبلغ) ١٢٠ (ألف دولار فقط وبقية المدارس لاتشرف عليها مالياً ولا إدارياً بل شحن الكتب الدراسية لهم إن أمكن .

الشيء المحزن ليس تأخر شحن الكتب إلى هذه المدارس والتي تفتقر إلى عشرات الكتب وإن كانت أكثر هذه المدارس لايصل إليها مخصصها من الكتب بل إلى تكديس بعض حصص هذه المدارس في مخازن وزارة المغتربين سنوياً، ومايؤكد هذه المعلومة هو عملية نقل موقع الوزارة حالياً من موقعها إلى موقعها القديم حيث بلغ حجم الكتب الموجودة والمخصصة لمدارس الجاليات مايزيد عن) ٣٩٥ (شوالة كتب !!

سؤال نوجهه إلى القائمين بالوزارة عن مصير هذه الكتب ؟ ومن المسئول عن تكديسها في حين آلاف الطلاب من أبناء المغتربين بحاجة قصوى إلى العشرات من هذه الكتب؟

الإشراف على الامتحانات :

في نهاية كل عام دراسي تقوم وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع وزارة المغتربين للإشراف على امتحانات النقل لمدارس الجاليات الأربع فقط (أثيوبيا - جيبوتي - ماليزيا - برمنجهام) إلا أن وزارة التربية والتعليم استأثرت هذا الإشراف وأرجعته من اختصاصها، نتمنى من قيادة الوزارة ممثلة بمعالي الوزير مجاهد القهالي العمل على إيلاء مدارس الجاليات جل الرعاية والاهتمام والعمل على :

- إيصال مخصص الكتب الدراسية لكل مدرسة في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن أبناء المغتربين من الحصول على حقهم في الكتب والتعليم ؟
- مراجعة الدعم المالي المخصص لهذه المدارس مع وزارة المالية وتوزيعه على كافة مدارس الجاليات دون استثناء وربط هذا المخصص بتقارير دورية عن أداء كل مدرسة وبإشراف الإدارة المعنية بالوزارة حتى يتسنى لها ممارسة مهامها وتوفر المعلومات عنها .
- التخلص من الكتب الموجودة في مخازن الوزارة إما بإرسال كمية منها لمدارس الجاليات ذات الاحتياج أو إعادتها إلى مطابع الكتاب المدرسي للاستفادة منها داخل الوطن .
- العمل على إصدار لائحة خاصة بخدمات الرعاية التعليمية لأبناء المغتربين تتضمن الجهات المسئولة على التخطيط والتنفيذ والإشراف والتقييم والتمويل لهذه المدارس تحت مصادقة مجلس الوزراء وبإشراف من الوزير.

مالم يتم أي شيء مما سبق فإن مدارس الجاليات ستتجه نحو المجهول !

تشييع جثمان الشخصية الاجتماعية في المهجر الإماراتي فضل العقربي إلى مثواه الأخير

● شيع أبناء الجالية اليمنية يوم الاثنين الماضي جثمان الشخصية الاجتماعية في المهجر الإماراتي فضل أحمد محمد العقربي إلى مثواه الأخير في مقابر بني ياس الضبيانية بدولة الإمارات الشقيقة وشارك في تشييع جثمان الشهيد والذي وافاه الأجل ظهر الأحد الماضي المئات من أقاربه وأصدقائه والمغتربين اليمنيين في الإمارات وذلك بعد الصلاة عليه مرتين الأولى في مسجد المدينة الطيبة والثانية مسجد مقابر بن ياس الضبيانية حيث وري الثرى والفقيد من أبناء مشيخة العقارب بمحافظة عدن وولد عام١٩٤٢ م وغادر عدن إلى صنعاء نازحاً بعد استقلال الجنوب ثم إلى الامارات العربية المتحدة عام١٩٧٤ م حيث اغترب هناك واكتسب الجنسية عام١٩٨٨ م تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنه فسيح جناته والهم أهله وذوية الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.